UNIC Beirut | UNEP | UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE | UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS | IAEA | UNAIDS | UN volunteers | UNOPS | UNDP | UNCDF | UNFPA | UNODC | UN WOMEN | THE WORLD BANK IBRD • IDA | unicef | UNHCR | World Health Organization | World Food Programme | UNIDO

نُهُج جديدة لمنع الصراعات يمكن أن تساعد العالم على إنقاذ الأرواح

UN

أظهرت دراسة نشرها البنك الدولي والأمم المتحدة في 1 آذار 2018 أن منع وقوع الصراعات العنيفة يُساعد العالم على إنقاذ الأرواح وتوفير ما يصل إلى 70 مليار دولار سنوياً في المتوسط.

تقول الدراسة الجديدة الصادرة بعنوان "مسارات للسلام: نُهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف"، وهي الأولى التي يشارك في إعدادها البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن منع الصراعات، إنه يجب على العالم أن يُعيد تركيز اهتمامه على منع وقوع أعمال العنف سبيلاً إلى تحقيق السلام، وإن السبيل لبلوغ هذه الغاية هو تحديد المخاطر في مرحلة مبكرة، والتعاون الوثيق مع الحكومات لتحسين الاستجابة لهذه المخاطر وتعزيز الاحتواء.

وفي معرض تعقيبه على الدراسة، قال رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم: "يتضح لنا أكثر فأكثر أن الصراعات العنيفة من أكبر العقبات في طريق الإنهاء على الفقر. فهي تُؤثّر على عدد متزايد من الناس داخل البلدان، ولا تعترف بالحدود الوطنية أو تقتصر عليها، وقد تُعرّض آثاره غير المباشرة مناطق بأكملها للخطر، وتخلق مخاطر على مستوى العالم. ومنع وقوع الصراع العنيف هو أحد أكثر التحديات الإنمائية أهمية في عصرنا، فهو يتطلّب المزيد من الموارد، ونهجا مبتكرا، وتكثيف التعاون في ما بين الشركاء الدوليين".

ومنذ عام 2005، زادت الوفيات المرتبطة بالحروب عشرة أضعاف لتصل إلى أعلى مستوى لها في 2015. وبين عامي 2010 و2016 وحدهما، تضاعف عدد الوفيات بين المدنيين في الصراعات العنيفة التي أجبرت الناس أيضا على النزوح عن منازلهم بأعداد لم يسبقها مثيل. واليوم، يُقدّر أن 65,6 مليون شخص إمّا نازحون داخل بلدانهم أو لاجئون، ويُؤلّف الأطفال أكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم.

وتشير التقديرات إلى أن الصراعات العنيفة قد تُؤدّي إلى خسائر تصل إلى 13,6 تريليون دولار سنوياً على مستوى العالم، وهو رقم يعادل 13,3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد يستغرق التعافي من آثار الصراع أجيالاً. وأظهرت الدراسة الجديدة أنّ الوقاية عالية المردود، وأبرزت ثلاثة سيناريوهات لتقليل النفقات تتراوح من 5 مليارات دولار إلى ما يقرب من 70 مليار دولار سنوياً.

وفي الوقت الحالي، يُؤلّف الإنفاق على الوقاية جزءاً ضئيلاً من الإنفاق على الاستجابة للأزمات وجهود إعادة الإعمار. ويقول التقرير إنه لتقليل النفقات بدرجة كبيرة ينبغي التحوّل نحو التنمية المستدامة الشاملة التي لا تُقصي أحداً مع تقوية الجهود الدبلوماسية والأمنية، ومعالجة التفاوتات وأشكال الإقصاء التي تُفضي غالباً إلى الصراع.

إن الصراع العنيف سببٌ رئيسيٌ من أسباب الفقر اليوم، وبحلول عام 2030 سيعيش أكثر من نصف فقراء العالم في بلدان يعصف بها العنف. لكن التقرير يؤكّد أن الصراعات تقع في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على السواء، وأن الدخل والثروة لا يضمنان منع العنف.

ولذلك تقترح على البلدان في مختلف مستويات الدخل مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات والخطوات المُحدّدة التي يمكنها اتخاذها بالاشتراك مع أطراف فاعلة أخرى لحل المنازعات بدون عنف. ويشمل ذلك: معالجة المخاطر في مرحلة مبكرة، قبل أن تستفحل المظالم، والتشجيع على مشاركة النساء والشباب، والتحوّل نحو سياسات أكثر شمولاً تكفل تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات العامة والأمن والعدل.

وتخلص الدراسة الجديدة إلى أنّ أنجح البلدان هي تلك التي تقدر على حشد ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، والمجموعات النسائية، والجمعيات الدينية، والقطاع الخاص لخلق حوافز لإحلال السلام وإدارة التوترات. وتعمل هذه البلدان أيضاً لتنفيذ إصلاحات لتقوية المؤسسات الخيرية، وتمتين شمولية مؤسساتها.

وتدعو الدراسة إلى مراجعة عاجلة للحوافز التي لدى الجهات المعنية على المستويات الوطنية والمحلية والدولية للتحرّك في مرحلة مبكرة، والعمل الجماعي لبناء السلام والحفاظ عليه، مع ملاحظة أن منع الصراعات العنيفة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الشراكة الكاملة بين الجهات الوطنية الفاعلة في المجالات الإنمائية والدبلوماسية والأمنية.

للاطلاع على التقرير كاملاً، يرجى زيارة الموقع التالي: www.pathwaysforpeace.org

العلاج وإعادة التأهيل محور التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

سيدة تدخن الهيروين مع زوجها وابنها في هيرات في أفغانستان
UNAMA - Eric Kanalstein

UN

أصدرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقريرها السنوي الذي يركز على العلاج وإعادة التأهيل، ويقدم توصيات لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات مع الامتثال التام للمعايير والقواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ويقول البروفيسور جلال توفيق عضو الهيئة والخبير المغربي في مجال مكافحة المخدرات إن وصمة العار المقترنة بتعاطي المخدّرات لا تزال أحد أهم العوائق أمام العلاج من إدمان المخدرات وعقبة رئيسية أمام إعادة الإدماج في المجتمع، لذا كان اختيار الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن يكون العلاج وإعادة التأهيل هو محور تقريرها.

"رأينا أن يكون هذا هو محور تقرير 2017 لأنه تبين أن هناك مشكلة كبيرة في اللجوء للعلاج وثانياً في سهولة الوصول للعلاج بالنسبة للمدمنين. فالإدمان ليس انحرافاً سلوكياً، الإدمان هو حالة مرضية تصيب بعض الأشخاص. لذا يجب أن نؤسس سياستنا في جميع دول العالم من هذا المنطلق ونختار كيف نعامل هؤلاء: علاجهم ومساعدتهم في الخروج من الإدمان وإعادة دمجهم في المجتمع أم سياسة المنع والقسوة والمعاقبة واتباع إجراءات قضائية وجنائية بحقهم، والتي لم تثبت أي نجاعة كما تظهر الدراسات. شخص واحد فقط من بين كل ستة أشخاص في العالم من المحتاجين للعلاج من إدمان المخدرات، يتمكن من الالتحاق ببرامج العلاج. لماذا؟ لأنه لا تزال هناك وصمة عار مقترنة بإدمان المخدرات".

وتشدّد الهيئة في تقريرها على أهمية زيادة تدابير علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات واعتماد استراتيجيات للوقاية والتنظيم الرقابي على الصعيد الوطني بهدف تحسين سبل الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها للأغراض الطبية. وهذه الجهود الوطنية إنما تكون أكثر فعالية عندما تقترن أيضاً بإجراءات دولية في هذا الاتجاه.

ويوجز البروفيسور توفيق توصيات التقرير من أجل تقليص الاتجار في المخدرات وعلاج المدمنين، مشدداً على دور الوقاية: "أولاً إيصال التوصيات، ثانياً العمل التشاركي عن قرب مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة من أجل بناء القدرات المعرفية لأن طب الإدمان صعب جداً. فليس مهم الجدران (أماكن العلاج) ولكن المهم هم الناس المؤهلون (...) تأهيل الناس هو حجر الأساس. ثالثاً بالموازاة مع تقليص الأضرار وعلاج الناس: الوقاية، الوقاية، ثم الوقاية. رابعاً الإلحاح في الاستمرار في محاربة الاتجار في المخدرات ومراقبة وتقليص الاتجار والتأكيد على احترام بنود الاتفاقيات الدولية لنضمن للمجتمعات حياة كريمة".

وترى الهيئة في توصياتها أنها تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف الثالث المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه. وتشمل هذه التوصيات الاستثمار في البنى التنظيمية متعددة المستويات وتوفيرها لتقديم الخدمات العلاجية، وضمان التنسيق بين القطاعات المتعددة لغرض خفض العرض والطلب وبناء القدرات.

خطّة لبنان للاستجابة للأزمة 2018 تطالب بـ 2,68 مليار دولار

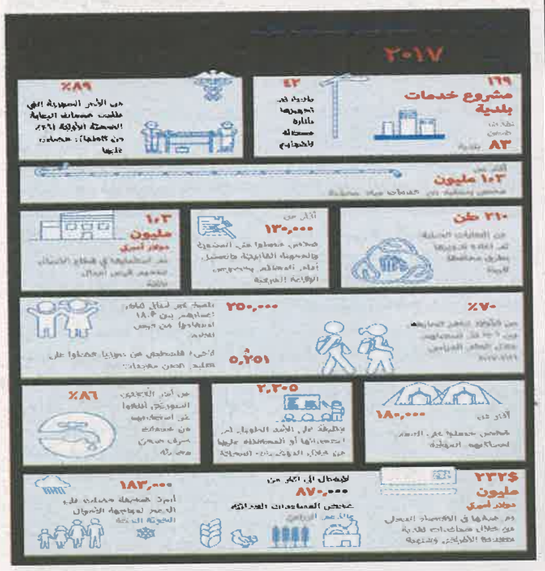

UN

في الأول من شباط 2018 أطلق رئيس مجلس الوزراء اللبنانيّ سعد الحريري بحضور السيد بيار أبي عاصي وزير الشؤون الاجتماعيّة والسيد فيليب لازاريني الممثل المقيم للأمم المتّحدة ومنسق الشؤون الإنسانية، خطّة لبنان للاستجابة للأزمة 2018. وفي مواكبة للخطّة العامّة المرسومة للفترة ما بين 2017 و 2020، تتمحور خطّة 2018 حول أربع أولويّات استراتيجيّة حدّدتها الحكومة اللبنانيّة والشركاء، وهي: ضمان حماية المجموعات الضعيفة، وتوفير المساعدة الفوريّة لها ودعمها من خلال الأنظمة والمؤسّسات الوطنيّة بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ في لبنان. وفي ما يلي لمحة عن النتائج الأساسيّة التي حقّقتها خطّة لبنان للاستجابة للأزمة 2017.

بغية تحقيق أهدافها في عام 2018، ستجمع خطّة لبنان للأزمة 123 شريكاً وستطالب بـ2,68 مليار دولار أميركيّ. وتهدف الخطّة إلى مساعدة 2,8 مليون شخص ضعيف يعيشون في لبنان وتوفير الحماية والمساعدة الفوريّة لنحو 1,5 مليون لاجئ سوريّ، و336,000 لبنانيّ ضعيف و54,000 لاجئ فلسطينيّ، وتوفير الخدمات الأساسيّة لنحو 2,24 مليون شخص. وتركّز خطّة الاستجابة على المعونة الإنسانيّة للمجتمعات المُضيفة كما تسعى بشدّة إلى الاستثمار في البنية التحتيّة للبنان واقتصاده وخدماته ومؤسّساته العامّة.